لكن القايد المقدم قايدا فما حلت السائق فما تماهلك قدام السايق فيضمنه
السائق والقايد جميعا لاستوائهما في سبب وجوب الضمان لان كل واحد
منهما منسوب الى الجناية هذا مذهبه وذات يقول قوله فان وان
ربط رجل بعيرا الى القطار والقايد لا يعلم فوطئ المربوط انسانا فقتله فعلى
عاقلة القايد الدية اه قال في الجامع الصغير وقائمة فيه فيرجعون بها على
عاقلة الرابط اما وجوب الدية على عاقلة القايد لان القطار في يده فكان
عليه حفظه واما الرجوع على عاقلة الرابط فلان الرابط هو الذي اوقع
القايد في هذه الورطة قال القدوري ابو الليث وهذا كما قالوا في رجل استأجر
صبيا بان يقتل رجلا فالضمان على عاقلة الصبي يرجع عاقلة الصبي
على عاقلة الآمر وذلك هكذا وهذا اذا لم يعلم القايد بربط البعير فاما اذا
علم وقاد لا يرجع عاقلة القايد على عاقلة الرابط لانه ارتفع الغرور لان
القايد هو الذي وقع نفسه في هذه الورطة هذا اذا ربط في حالة
السير فان ربط البعير والقطار واقف ثم قاد صاحب القطار وهو
علم بالربط اولا لا يرجع على عاقلة القايد على عاقلة الرابط لانه قاد المربوط
بغير اذن الرابط دلالة فوجب الضمان على عاقلة القايد ولان الرابط تقدم
في الربط فلما قاد القايد صار الجناية عن مباشرتها فزال الضمان عنه
وتعلق بالقايد لتحقق وضع يحتمل او الطريق فدخرجة اخرج فوطئ انسانا
فالضمان على عاقلة الثاني دون الاول وليس هذا كالمسئلة الاولى لان الربط
البعير والابل سايرة فوجد من الرابط الاذن دلالة بقود المربوط فلهذا
وجب الرجوع على عاقلة الرابط لانه صار سببا بربطه لا يطأ المربوط طبعا
القايد قال القدوري في مختصره واذا كان الرجل يقود فطارا في رجل يد

الى بعيره او القايد لا يعلم فوطئ البعير انسانا فقتله فالدية على عاقلة القابل
يرجعون بها على عاقلة الرابط ولو كانت الابل وقوفا لا تقاد في رجل فوطئ
البعير انها والقايد لا يعلم بقادها وقاد البعير معها فوطئ انسانا فقتله
فالضمان على القابد على عاقلته ولا يرجعون على عاقلة الرابط لان القايد حادث
عملا قاده البعير لما زال له الرابط فان كان القايد علم بالبعير والمسايرين
جميعا انه قد ربطه الى الابلة فقادها على ذلك فوطئ البعير انسانا فقتله
فالدية على عاقلة القايد ولا يرجعون على الرابط بشيء هذا لفظ الاصل رحمه الله
قوله والقايد لا يعلم لا يقال ينبغي ان لا يجب الضمان على عاقلة القابل
لا علم القايد لان الجهل ربما لا يعذر اذ الضمان كالنيام اذا انقلب على انسان
فقتله قوله واما لا يجب الضمان عليهما في الاشكال اي على القابد والرابط
سبيل الشركة بالتقدم وجوب الضمان على القايد وان كان كل
واحد منهما مسببا لان الربط من القتال بمنزلة التسبيب من
المباشرة لان التلف اتصل بالقود دون الربط فكان القود كالمباشرة
حكما فقدم في وجوب الضمان على الرابط الا ان قرار الضمان كان على
الرابط لان القايد مغرور من جهته وهذا لا يرجع عليه اذا علم
القايد لارتفاع الغرور قوله هذا اذا ربط والقطار يسير الى
رجوع عاقلة القايد على عاقلة الرابط فما اذا كان الربط في حال سير القطار
اما اذا كان الربط في حال الوقوف ثم قاد فلا يرجع بالضمان على عاقلة الرابط
وقد مر شأنه قوله قال ويرد السائل بهيمة وكان راكبها سايرا فاصابت في
مورها انسانا كان في الجامع الصغير وصورتها محمد عن يعقوب عن ابي
حنيفة في الرجل يسوق البهيمة وتكون سائقها فتصيب في مورها قال

Copyright Qatar University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)